

ليبيا الغنية تحتاج لمساعدات الاتحاد الأوروبي

طرابلس - خصّصت المفوضية الأوروبية مليوني يورو كمساعدات إنسانية إضافية لليبيا، في ظل أزمات سياسية وأمنية واقتصادية يعاني منها البلد العربي الغني بالنفط.

وأعلنت المفوضية الأوروبية، الإثنين، عن تخصيص مليوني يورو كمساعدات إنسانية إضافية لصالح الفئات المستضعفة مع استمرار الصراع في ليبيا.

وأضافت المفوضية أن المساعدات الجديدة ستتمكّن ليبيا "من تغطية العناية الصحية العاجلة والتغذية، ودعم المعيشة وخدمات الحماية".

وتابعت "ملتزمون بدعم أشد الفئات ضعفا في ليبيا، التي عانت سنوات من الصراع.. وهذا التمويل الإضافي سيساعد شركاءنا في المجال الإنساني على مواصلة تقديم المساعدات في المناطق التي يصعب الوصول إليها".

وقال مفوض المساعدات الإنسانية وإدارة الأزمات في الاتحاد الأوروبي، كريستوس ستيليانيدس، إن "القانون الدولي الإنساني يتيح للعاملين في المجال الإنساني الوصول الكامل لمساعدة المحتاجين وإنقاذ الأرواح".

وأوضح الاتحاد الأوروبي أن تمويله "يتم توجيهه من خلال المنظمات غير الحكومية الدولية ولجنة الصليب الأحمر الدولية".

ومنذ عام 2014 خصّص الاتحاد الأوروبي أكثر من 46 مليون يورو من المساعدات الإنسانية لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا في ليبيا، وبلغ تمويل المساعدات ثمانية ملايين يورو في 2019، وتسعة ملايين يورو في 2018.

وتعاني ليبيا منذ سنة 2011 من صراع على الشرعية والسلطة، ينحصر حاليا بين حكومة الوفاق الوطني، المعترف بها دوليا، وقوات الشرق الليبي، بقيادة خليفة حفتر.

ونأتي هذه المساعدات الإضافية في وقت حذرت فيه مؤسستا البنك الدولي وصندوق النقد من انعكاسات الأوضاع السياسية والأمنية على الاقتصاد الليبي، وذلك في تقريرين على هامش الاجتماعات السنوية للمؤسستين.

وجاءت توقعات البنك الدولي متشائمة تجاه الاقتصاد الليبي خلال العامين المقبلين، إذ تُتوقع حصول انكماش في نسبة النمو بنسبة 0.6 بالمئة.

وتعيش العاصمة طرابلس على وقع اشتباكات مسلحة بين قوات الجيش الليبي، بقيادة خليفة حفتر، وميليشيات مسلحة داعمة لحكومة الوفاق برئاسة فايز السراج.

الغنوشي يستقوي بأردوغان لمواجهة ضغوط تشكيل الحكومة

مأزق الحكومة يضع النهضة أمام خيار إرضاء قواعد أم الأحزاب



لقاء يسبق مشاورات تشكيل الحكومة التونسية

القروي "قلب تونس" ثانيا بـ38 مقعدا، فيما حل التيار الديمقراطي (ديمقراطي اجتماعي) ثالثا بـ22 مقعدا، يليه ائتلاف الكرامة المحافظ (21 مقعدا) ثم الحزب الدستوري الحر (17 مقعدا) وحركة الشعب (16 مقعدا) وتحيا تونس (14 مقعدا).

وسيكون أمام حركة النهضة مهلة شهر لتشكيل حكومة قادرة على نيل ثقة غالبية النواب، وهي مهمة بالغة الصعوبة في مجلس شملت. وأجرى رئيس الحركة راشد الغنوشي اتصالات أولية مع أحزاب التيار الديمقراطي وحركة الشعب وتحيا تونس، وائتلاف الكرامة، والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري.

لخدمة أغراضها وخدمة المشروع الإخواني".

من جانب آخر، جددت حركة تحيا تونس برئاسة يوسف الشاهد رفضها القطعي للمشاركة في الحكم والدخول في ائتلاف حاكم مع حركة النهضة.

وقال القيادي بحركة تحيا تونس، كريم الهاللي، لـ"العرب"، إن الحركة غير معيّنة باتانا بأي مفاوضات تتعلق بتشكيل الحكومة الجديدة.

واعتبر الهاللي أن حزب تحيا تونس ينادي بنفسه عن التجاذبات المتعلقة بتسيير النهضة برئاسة الحكومة التونسية باعتبارها اختارات البقاء في صف المعارضة البرلمانية.

وحلت حركة النهضة الإسلامية في المرتبة الأولى في نتائج الانتخابات التشريعية بفوز غير مريح ولا يمنحها أغلبية مطلقة، ويليه حزب نيبيل

واعتبر أن "تمسك النهضة بمنصب رئاسة الحكومة هو نوع من الهروب إلى الأمام ومحاولة لفرص الأمر الواجب وهو مناورة سياسية تسعى من خلالها إلى طمأننة قواعدها الشعبية قبل الانطلاق الرسمي في المشاورات مع الأحزاب المشمولة بمشاورات تشكيل الحكومة".

ويرى حزب التيار الديمقراطي، أن تشكيل الحكومة على قاعدة برامج يستوجب من النهضة تنازلات سياسية، وتوضعا في تفاوضها مع الأحزاب المعنية بالحكومة ووصفت القرار مجلس شوري النهضة بالمناورة السياسية.

وتعارض قواعد حركة النهضة وأناصرها في الجهات، توجهات قيادة الحزب التي دأبت خلال السنوات الماضية على الحكم من خلف ستار زهير المغزواوي، لـ"العرب"، إن الحركة تفتتح على الحوار السياسي من أجل تشكيل الحكومة وتتمسك في نفس الوقت برفضها التام لترؤس النهضة للفريق الحكومي الجديد.

ولاحظ المغزواوي أن التفويض الشعبي الذي حصلت عليه النهضة من قبل الشعب في الانتخابات التشريعية "فوز منقوص يعادل ربع الناخبين ولا يؤهلها للتفاوض مع الأحزاب المعنية بالحكم باشرطتها تزعم الحكومة".

وتقترح حركة الشعب تشكيل ما أسمته بـ"حكومة الرئيس"، بحيث يتولى رئيس الجمهورية المنتخب، قيس سعيد، تكليف شخصية مستقلة بتشكيل الحكومة لتجنب البلاد مأزقا سياسيا.

وقال المغزواوي "حكومة ستشكلها النهضة سيكون ما لها الفضل، من حقها تشكيل الحكومة لكن لا يمكن لها أن تترأسها باعتبارها لم تتخذ أي خطوة في مكافحة الفساد والقيام بالإصلاحات طيلة مشاركتها في الحكم في السنوات الأخيرة".

وستعمل حركة الشعب على كسب تأييد سياسي لمقترح استغلال الشرعية الواسعة لرئيس الجمهورية التي منحها له الناخبون.

ويرى المغزواوي أن "النهضة تتمسك برئاسة الحكومة لأنها لا تفكر أبدا في إصلاح أوضاع البلاد، وإنما تبحث عن الغنيمة وتعتبر أن الحكم ليس لخدمة البلاد وإنما فقط لتمكّن من الحكم

استنجد رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي بتركيا للتخفيف من حدة الضغط الذي تواجهه الحركة بسبب مأزق تشكيل الحكومة، ففي حين تصرّ قواعد على تعيين رئيس للحكومة من داخل الحركة، تتشبّث الأحزاب المعنية بالمشاورات بالتوافق على شخصية مستقلة.

النهضة، أعلى سلطة داخلية في الحركة، تعيين رئيس حكومة من صفوفها، بمباركة 250 عضوا أجمعت الأحزاب السياسية المعنية بمشاركتها في تشكيل الحكومة الجديدة، على رفضها أن تترأس النهضة الحكومة ووصفت قرار مجلس شوري النهضة بالمناورة السياسية.

وفي حين قالت وسائل إعلام محلية إن زيارة الغنوشي إلى إسطنبول جاءت للمشاركة في مؤتمر الإذاعة والتلفزيون التركية، تحت شعار "أزمة العولمة: المخاطر والفرص"، إلا أن مراقبين يربطونها بما تشهده البلاد من جدل بشأن تشكيل الحكومة والمخاوف المتصاعدة من هيمنة النهضة على الرئاسات الثلاث.

أفقر - بعثت الزيارة التي قام بها رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي إلى تركيا ولقاؤه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان برسائل للدخول وتحديد الأزمات المعنية بتشكيل الحكومة، مفادها استقواء الحركة بطفائها الإقليميين في المنطقة.

وفي حين قالت وسائل إعلام محلية إن زيارة الغنوشي إلى إسطنبول جاءت للمشاركة في مؤتمر الإذاعة والتلفزيون التركية، تحت شعار "أزمة العولمة: المخاطر والفرص"، إلا أن مراقبين يربطونها بما تشهده البلاد من جدل بشأن تشكيل الحكومة والمخاوف المتصاعدة من هيمنة النهضة على الرئاسات الثلاث.

ورجّح هؤلاء المراقبين أن يكون الهدف الحقيقي من الزيارة هو البحث عن دعم سياسي وربما مالي لمواجهة الضغوط الداخلية المتصاعدة، وهو ما يثير المخاوف من تعمق النفوذ التركي في تونس.

ولم تتوقف تركيا برئاسة أردوغان منذ العام 2011، عن توظيف دعمها لجماعات الإسلام السياسي لتوسيع مجال نفوذها في منطقة شمال أفريقيا، من ذلك تونس وبشكل أكبر ليبيا.

وتحاول الأحزاب المعنية بتشكيل الحكومة التصدي لمحاولة النهضة تعيين رئيس للحكومة من داخلها، في حين ينظر مراقبون للأمر على أنه مناورة تهدف إلى تحسين التفاوض، وأن النهضة ما زالت مستمرة في سياسة الحكم من وراء ستار رغم ما تبديه قواعدها من رغبة في الحكم بشكل مباشر.

وفيما قرر اجتماع مجلس شوري

صابر البليدي

الجزائر - تحولت قضايا الفساد في الجزائر إلى متخولة متجددة في مختلف مفاصل ومؤسسات الدولة، مما يوحى إلى أن الحرب المفتوحة عليه ستكون معقدة وشائكة، قياسا بنفوذ رجال المال والسياسة الضالعين في ملفات النهب وتبديد الأموال العمومية، مقابل مخاوف من انحرافها إلى عدالة انتقامية أو انتقائية.

وانضم نائبان من البرلمان الجزائري إلى لائحة المعنيين بإجراءات رفع الحصانة البرلمانية، بغية مباشرة تحقيقات قضائية معها بسبب شبهات فساد تحوم حولهما، ليلتحقا بقائمة العديد من نواب البرلمان الملاحقين قضائيا في قضايا تخص ارتكاب جرائم فساد، وعلى رأسهم النائب المتغير للجدل بهاء الدين طليبة.

وذكر مصدر برلماني أن مكتب مجلس الأمة (الغرفة الثانية للبرلمان) يصدد القيام بإجراءات رفع الحصانة عن النائبين علي طابلي وأحمد أوراغي، تلبية لطلب وزارة العدل، لاسيما بعد عدم امتثالهما للتنازل الطوعي عن الحصانة النيابة.

ويتابع القضاء الجزائري العديد من النواب المحسوبين على أحزاب السلطة، ويضعهم محل إجراءات رفع الحصانة، لتسهيل عملية التحقيق معهم في قضايا فساد وتبديد أموال عمومية، وكان آخرهم النائب عن حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم بهاء الدين طليبة، الذي أثير حوله لغط كبير، قبل أن يتم توقيفه من

استشراء الفساد في الجزائر يعقد محاربته

ولم يستبعد مصدر حقوقي إيجاد تسوية بين السلطة وبين رموز الفساد، حيث أبدى عدد من رجال الأعمال المسجونين، على غرار علي حداد، استعدادهم للتنازل عن ممتلكاتهم وعقاراتهم للخرينة العمومية مقابل الإفراج عنهم، وهو ما نقل عن بعض أفراد فريق دفاعهم، مما يفتح المجال أمام مصالحة بين الطرفين، يتم بموجبها التنازل عن الثروات المملوكة مقابل الحرية.

ومع ذلك يبقى مصير الأموال المهربة إلى الخارج مجهولا من حيث الوجهة والمبلغ، واستبعد مختصون في القانون إمكانية استعادة الحكومة الجزئية لها بسبب الإجراءات المعقدة في العملية.

ويرى خصوم بوتفليقة في المعارضة وحتى في السلطة الحالية أن الرجل عمد إلى تعميم ممارسات الفساد من أجل ضمان استمراره في السلطة والرئاسة مدى الحياة، من خلال توريث ورثته الطبقة السياسية والمسؤولين ورشوة المسؤولين والإعلام والمجتمع المدني، كي لا يناقسه في طموحه السياسي، قبل أن يسقط تحت ضغط الحراك الشعبي المستمر منذ ثمانية أشهر.

ورغم مرور عدة أشهر على سجن رموز النظام السابق وبلوغ التحقيقات مرحلة متقدمة، إلا أن المحاكمات لم تبرز لحد الآن، حيث يجهل لحد الآن أن كان سيتم فتحها قريبا أو إرجاؤها إلى غاية ما بعد الانتخابات الرئاسية.

في أكثر من خطاب بـ"عدالة الهاتف"، في إشارة إلى ممارسات سابقة في عهد نظام الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة.

وقامت رئاسة الدولة خلال الأسابيع الماضية بعدة حركات داخل المحاكم والمجالس القضائية، كانت آخرها عملية الأحد، التي تم بموجبها تعيين العديد من رؤساء المحاكم والمحافظين ورؤساء المجالس، مما يؤكد حرص السلطة على تطهير الجهاز القضائي من العناصر المشكوك فيها أو المتعاطفة مع رموز النظام السياسي السابق.

ولفت الرجل الأول في جهاز القضاء الوزير بلقاسم زغماتي إلى أن "من بين أسباب انعدام الثقة بين الشعب والسلطة، هو اهتزاز مصداقية القضاء وعدم خضوع الجميع للقانون، فضلا عن توظيفه في تصفية الحسابات السياسية والشخصية وهيمنة الولاءات على كوادره".

ويمكن في سجن الحراش بالعاصمة العديد من رجال المال والأعمال المحسوبين على نظام بوتفليقة، إلى جانب عدد آخر من الوزراء ورؤساء الحكومات والجنرالات والمسؤولين الكبار في الدولة، مما يعطي الانطباع بأن ظاهرة الفساد في الجزائر تعدت حدود العصابة إلى نظام فاسد بالمطلق.

ويأتي على رأس هؤلاء أحمد أويحيى، عبدالمالك سلال، عمار غول، جمال ولد عباس، محمد جميعي، محي الدين طحكوت، يسعد ربراب، أحمد معزوز، علي حداد.. وغيرهم، الذين كانوا يحظون بحماية استثنائية من طرف السلطة ويحتكرون كل النشاط الاقتصادي والمالي في البلاد.

غرار الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني الحاكم محمد جميعي، والنائب البرلماني بهاء الدين طليبة، ومع ذلك يبقى اللغط قائما بعد الإشارات التي أوجت إلى أفراد من عائلة الجنرال نفسه.

ولم يتوان الرجل الأول في المؤسسة العسكرية عن الإشادة بعمل السلطة القضائية وبضمان المؤسسة لاستقلالية الجهاز والتخلص مما أسماه

إلى بعض الأسماء والوجوه التي كانت مستنفاة من الملاحقة.

وفي خطوة لرفع اللبس المثار من طرف بعض دوائر المعارضة السياسية حول حماية الرجل القوي في المشهد الوطني، إلا أن الشكوك ما زالت تحوم حول العملية، طالعت عملية الملاحقة القضائية شخصيات كانت توصف بـ"المقربة من قيادة الجيش"، على

طرف مصالح الأمن وإحالاته على السجن الاحتياطي بالعاصمة.

ورغم خطاب السلطة القائمة القاضي بمحاربة الفساد والتصدي لرموزه الكبرى التي تسببت في إنهاك المقدرات الوطنية، إلا أن الشكوك ما زالت تحوم حول العملية، بسبب ما تسميه بـ"تحول الحملة إلى عدالة انتقامية أو انتقائية"، وتمت الإشارة في العديد من المرات



ثقة منعدمة في السلطة